

قراءة الصحف: لوبي برلماني لإسقاط "التصريح الإجباري" بالملكيات

نستهل قراءة الصحف اليومية، الصادرة يوم الجمعة 23 غشت الجاري، بتقارير وأخبار متنوعة، منها التي تحدثت عن "الحكومة ترتب حقائبها في لقاء للأغلبية"، "تحقيقات تشمل مقاولات عمومية فوتت صفقات مشبوهة لشركات خاصة"، و"عصابة تختطف رجال الأعمال"، و"خلفيات الانتقاد الملكي لتأخر مشروع اللاتمرکز

وتفاصيل أوفى نعرضها لكم في العناوين التالية:

الحكومة ترتب حقائبها في لقاء للأغلبية

البداية مع يومية "الأحداث المغربية" التي أوردت أن وزراء سعد الدين العثماني، عادوا لمباشرة اجتماعات مجالسهم الحكومية يوم الخميس 22 غشت الجاري، بعد قضاء أسبوعين من العطلة الصيفية.

ورجح مصدر من داخل الأغلبية أن يدعو العثماني بعد عطلة الصيف، زعماء الأغلبية الحكومية، لعقد اجتماعها الأول لمناقشة التعديل الحكومي المرتقب اقتراحه على الملك محمد السادس مع الدخول السياسي.

وكشف المصدر نفسه أن رئيس التحالف الحكومي سعد الدين العثماني لم يوجه أي دعوة لعقد اجتماع للهيئة الأغلبية الحكومية، مضيفا أن أول اجتماعات التحالف الحكومي من المنتظر أن يعقد الأسبوع المقبل.

التعويضات العائلية.. مزيد من الانتظار

ومن نفس الصحيفة نقرأ أن انتظارات الأجراء من أجل التوصل بالتعويضات العائلية قد تطول، فبعد أن أكد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في بلاغ له بخصوص تاريخ صرف التعويضات العائلية، أن قرار الرفع من التعويضات العائلية من 200 درهم شهريا إلى 300 درهم، بالنسبة للأطفال الثلاثة الأوائل ابتداء من شهر يوليوز 2019، قد تم اتخاذه خلال أشغال المجلس الإداري المنعقد بتاريخ 17 يوليوز 2019، جاء جدول مجلس الحكومة المنعقد أمس الخميس، خال من أي مرسوم لتفعيل هذا القرار.

قرار رفع التعويضات تم الحسم فيه سياسيا وإداريا، لكن الحكومة تماطل، يقول عبد الفتاح البغدادي، عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

وأشار البغدادي، الذي يشغل في نفس الوقت، منصب عضو المجلس الإداري لصندوق الضمان الاجتماعي، الجهة الموكول إليها صرف هذه التعويضات، في اتصال مع الأحداث المغربية»، إلى أنه «لا يمكن للصندوق أن يصرف ولو درهما واحدا بدون المرسوم الذي تصدره الحكومة»، وذلك قبل أن يختم كلامه: «الحكومة غير مبالية بالأوضاع الاجتماعية للعاملين وتأخرها في إخراج المرسوم خير دليل على ذلك»

تحقيقات تشمل مقاولات عمومية فوتت صفقات مشبوهة لشركات خاصة

نمر إلى صحيفة "المساء" التي أوردت نقلا عن مصدر مطلع أن الفرقة المالية والاقتصادية حققت مع مسؤولين بمقاولات عمومية بخصوص صفقات مشبوهة، فوتت لمقاولات خاصة بعينها دون أدنى احترام للقوانين الجاري بها العمل، أو حتى احترام دفاتر التحويلات المعمول بها في قوانين تفويت الصفقات العمومية.

وجاءت تحقيقات الأمن، حسب المصدر نفسه، بعد أن دقق مفتشو المالية في صفقات مختلفة تحوم حولها شبهات، كما تم التحقق من الظروف والملابسات التي تحبط، بعد أن أحيل أصحابها على مجالس تأديبية وقدمت ملفاتهم للقضاء.

وبتعليمات من القضاء، تم الاستماع إلى مسؤولين عن أقسام الصفقات بمقاولات عمومية، تبين أنهم مروا بصفقات لشركات تحوم حولها شبهات نظرا لاستفادتها دون غيرها من أكثر من صفقة عمومية، منها ما يخص الطرق العمومية والإنارة.

لوبي برلماني لإسقاط قانون إجبارية التصريح بالامتلاكات

ومن نفس المنبر الورقي نقلاً عن مصادر موثوقة أن فرقا برلمانية تمارس ضغوطا وتقود جهودا مكثفة داخل مجلس المستشارين من أجل إقبار مقترح القانون الذي تقدم به حزب العدالة والتنمية حول إجبارية التصريح بالامتلاكات.

وحسب مصادر الجريدة، فإن الجهود التي يقودها حزبان، واحد ينتمي إلى المعارضة ويتوفر على نسبة كبيرة من البرلمانيين في الغرفة الثانية، وحزب آخر ينتمي إلى الأغلبية، تتوخى إسقاط مقترح القانون قبل وصوله إلى الغرفة الأولى، مضيفة أن هذه الضغوط تحاول أن تستبق الدخول السياسي المقبل.

وسبق لفرق برلمانية أن حاولت ثني برلمانيين عن مناقشة مقترح القانون والحث على التصويت ضده، وهو مقترح القانون، الذي وضعه نبيل الشخي في لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين. وقدم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين مقترح قانون يتعلق بالتصريح الإجباري بالامتلاكات، وهو المقترح الذي يهدف، حسب "البيجدي"، إلى إضفاء مزيد من تخليق الحياة العامة، وترسيخ قدر عال من الشفافية.

عصابة تختطف رجال الأعمال

ونمر إلى يومية "الصباح" التي أوردت أن قاضي التحقيق باستئنافية القنيطرة، أمر، الإثنين الماضي، بإيداع عصابة من خمسة أفراد، اختطفت سبعة رجال أعمال، سجن العواد.

وكشفت الأبحاث أن أفراد العصابة استدرجوا سبعة رجال أعمال بمدن طنجة ومكناس والبيضاء ووزان وسلا والقنيطرة إلى غابات المعمورة بسيدي سليمان وسيدي يحيى الغرب، واستولوا منهم على مبالغ مالية مهمة، تحت طائلة الضرب والجرح باستعمال السلاح الأبيض.

وأوضح مصدر مطلع باستئنافية المدينة أن العصابة، التي يتحدر أفرادها من مناطق سيدي يحيى الغرب، ولالة يطو، ودار الكداري، كانوا مختصين في البحث عن أصحاب المال، بعد حصولهم على معطياتهم التعريفية والشخصية، ورتبوا الاتصال بهم، فيوهمونهم بأنهم رعاة ماشية بالحقول الواقعة بجماعات قروية بالغرب، ويتوفرون على مبالغ مالية مهمة من عملة الأورو لفظتها شواطئ مولاي بوسلهام والقنيطرة والعرائش، وأنهم على استعداد لبيع هذه المبالغ، بعيدا عن مراقبة أعين الجمارك والدرك الملكي والأمن الوطني، بنصف ثمنها في السوق.

السطو على أراض سلالية

ومن نفس الصحفية نقرأ أن ذوو الحقوق في أراض سلالية، كشفوا النقاب عن فضيحة سطو على تعويضات منحت لهم من قبل المكتب الشريف للفوسفات عن مد أنبوب لنقل الأتربة المعنية من خريكة إلى الجرف الأصفر، وعلقت فعاليات مدنية أمالا عريضة على خطاب حميد الشنوري، عامل إقليم خريكة، خلال حفل تنصيب الكاتب العام ورجال السلطة الجدد بالنفوذ الترابي للعمال.

وطالب أصحاب الحقوق بضرورة الكشف عن مصير تعويضات بالملايين جراء تفويت مساحات من أراضي قبيلة الكفاف لفائدة المشروع الفوسفاتي ومشروع سوق اسبوعي، يتهم سكان دوار أولاد على رجال سلطة سابقين ومنتخبين حاليين بالتراخي عليه، مطالبين بالالتزام بمضامين خطاب العرش الداعي إلى وضع المواطن في صلب اهتمامات المسؤولين وإشراكه في تدبير الشأن العام.

خلفيات الانتقاد الملكي لتأخر مشروع اللاتمرکز

كشف مصدر مقرب من الحكومة أن مشروع اللاتمرکز يتقدم، لكن الإشكالية التي أثارها الخطاب الملكي، من خلال انتقاده الحكومة في نقل الاختصاصات من المركز إلى الجهات متعلق بالتردد في التسريع في نقل الاختصاصات المتعلقة باستثماره.

ويعود هذا التردد حسب المصدر، إلى "الخوف من عدم توفر الكفاءات القادرة على اتخاذ القرار على مستوى الجهات، وهو ما يتطلب تدمير الكفاءات في الجهات، وتوفير شروط استقرارها .

وحسب المصدر، فإن الخطاب الملكي يقطع مع التردد والخوف، ويطالب بتسريع نقل الاختصاصات، خاصة تلك المتعلقة بمنح الرخص والتصاريح، وهو ما سيكون له متطلبات في المرحلة المقبلة، تتمثل في إعادة انتشار الموظفين والكفاءات والأطر عبر التراب الوطني.

التعديل الحكومي يجمع العثماني بقيادة الأغلبية

نختم جولتنا الصحفية من جريدة "الأخبار" التي أوردت أنه على بعد أيام قليلة من الدخول السياسي في شتنبر المقبل، يستعد رئيس الحكومة سعد الدين العثماني، لفتح ملف التعديل الحكومي مع الأحزاب المشكلة بالأغلبية في اللقاء الذي سيعقده مع الأمناء العاميين للأحزاب الخمسة الأسبوع المقبل، وفق ما كشفت عنه مصادر حزبية لـ"الأخبار"، مؤكدة أن اللقاء الذي ينتظر أن ينعقد بداية الأسبوع المقبل سيناقش نقطة فريدة تتمثل في تفعيل

الخطاب الملكي بخصوص التعديل الحكومي واللجنة الخاصة بإعداد النموذج التنموي الجديد، تشير المصادر، مبنية أنه من المنتظر أن يكون لقاء الأسبوع المقبل تمهيداً للمشاورات داخل الأغلبية للتوصل إلى توافق حول صيغة التعديل الحكومي المنتظر.

وفي السياق ذاته، أشارت المصادر إلى أن الحديث بدأ وسط الأحزاب الحكومية حول الأسماء المرشحة لمغادرة سفينة الحكومة، فيما بدأ أن العثماني سيبدأ في مواجهة سيناريوهات متعددة للتعديل.